



جائزة المسؤولية المجتمعية للشركات في الدول العربية لعام ٢٠١٨م

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
عضو برنامج الأمم المتحدة للاتفاق العالمي

تنظيم
وإدارة

ولنا كلمة

جائزة المسؤولية المجتمعية للشركات في الدول العربية لعام ٢٠١٨م

كان من أهم نتائج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ظهرت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، بروز مفهوم المسؤولية المجتمعية مجدداً في عالم المال والأعمال والاقتصاد، وترسيخ مبدأ مسؤولية الإدارة، وإثارة مسؤولية الإدارة عن تبيد الثروات الناجم عن تلك الأزمة.

ويثير مفهوم المسؤولية المجتمعية السؤال عن مدى التكامل والترابط، أو التباين بين الأخلاق والقيم من جهة، والاقتصاد والمال والأعمال من جهة أخرى. وهل تسود العلاقات الاقتصادية والتجارية مبادئ العدالة في إطار النظام الاقتصادي العالمي؟

من الناحية النظرية، يرى آدم سميث؛ مؤسس الاقتصاد الرأسمالي ترابطاً بين النشاط الاقتصادي والسلوك الأخلاقي؛ إذ يقول في كتابه «نظرية الوجدان الأخلاقي» ينبغي على المرء أن ينظر إلى نفسه على أنه مواطن في هذا العالم، وعضو في جمهورية الطبيعة، وليس فرداً مستقلاً منفصلاً عن العالم. ومن أجل مصلحة هذا العالم الكبير ينبغي عليه طوعاً أن يضحي بمصلحته الشخصية الصغيرة في كل الأوقات.

ولهذا يجب على الإدارة ومؤسساتها في عالم المال والأعمال والاقتصاد أن تنظر إلى نفسها كجزء من المجتمع الذي تعمل فيه، وليست كياناً مستقلاً منفصلاً عن هذا المجتمع. وعليها أيضاً أن تضحي بمصلحتها الذاتية في أي وقت تتعارض فيه مع مصلحة المجتمع، سواء كان مجتمعاً محلياً أو عالمياً. وفي هذه المقولة، نرى أسس المسؤولية المجتمعية وحماية البيئة المحلية والعالمية؛ إذ تكمن أسباب وجود واستمرار الشركات وأنشطتها في المجتمع الذي هو مصدر عوامل الإنتاج، بما فيها الموارد الطبيعية والعمالة والخدمات اللازمة، وهو في الوقت نفسه المستوعب لمنتجات تلك الأنشطة من السلع والخدمات.

ومع ظهور الاتجاهات الجديدة في الإدارة، أصبحت الإدارة على يقين بأن هدفها في الازدهار لن يتحقق ما لم تكن في خدمة المجتمع الذي يضع ثقته فيها لاستغلال عوامل الإنتاج الاجتماعية بكفاءة عالية، تعود على الشركات بعوائد مجزية، وبتقدير واحترام لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعود على المجتمع بالخير والمنفعة من جهة، وبتلبية احتياجاته من الخدمات والسلع وتطوير الموارد البشرية وحماية البيئة من جهة أخرى. ويتوقع المجتمع من الإدارة أن تلتزم بالقوانين والنظم، وكامل الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي، إضافة إلى مبادئ العدالة والإنصاف.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، جاءت مبادرة الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية في تبني جائزة مهنية تساهم في التعريف بأفضل الانجازات والممارسات في مجالات تطبيقات المسؤولية المجتمعية للشركات العربية.

• رئيس جائزة المسؤولية العربية للشركات بالدول العربية



بقلم : عبدالله بن سالم الرواس
السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية

ماهية الجائزة:

جائزة المسؤولية المجتمعية للشركات بالدول العربية تعنى بتحفيز الشركات العربية نحو تبني ممارسات مسؤولة في داخل منشآتها وفي المجتمع المحيط. وقد تم تقسيم الجائزة إلى فئات عديدة، وسيتم تقييم المرشحين لنيل هذه الجائزة من المؤسسات والشركات العربية وفق معايير مهنية. كما سيتم التعاون في تنفيذ الجائزة عبر الشراكات مع الغرف التجارية والصناعية العربية إضافة إلى مجالس الأعمال العربية، وهيئات اقتصادية وتجارية عربية معتبرة. وسيتم الاحتفال بالجائزة في كل عام تزامنا مع اليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية والذي يوافق تاريخ 25 سبتمبر من كل عام. كما يمكن استضافة احتفالات الجائزة في كل عام في عاصمة من العواصم العربية.



فئات الجائزة

أولاً: جائزة شخصية العام الاقتصادية العربية المسؤولة مجتمعياً

تمنح هذه الجائزة لشخصيات اقتصادية وتجارية عربية لها دور مجتمعي بارز وأحدثت أثراً واضحاً في داخل موطنها وفي خارجه.

ثانياً: جوائز الشركات المسؤولة مجتمعياً:

يتم منح هذه الجائزة للشركات العربية المسؤولة مجتمعياً وفق الفئات الآتية:

جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة الشركات الصغيرة والمتوسطة.	جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة المقاولات.	جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة الطاقة.
جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة الفنادق والسياحة.	جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة الخدمات.
جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة التأمين والتأمين التكافلي.	جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة البنوك والمصارف.
جائزة الشركة العربية المسؤولة مجتمعياً لفئة القطاع العقاري.	

ثالثاً: جائزة الجهات والوزارات الحكومية المسؤولة مجتمعياً في مجالات الاقتصاد والتجارة.

يتم منح هذه الجائزة لوزارات الاقتصاد والتجارة العربية الأكثر تميزاً في مجالات المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها.

رابعاً: جائزة الغرفة التجارية والصناعية العربية المسؤولة مجتمعياً.

يتم منح هذه الجائزة للغرفة التجارية والصناعية العربية ذات المشاركة المجتمعية الفاعلة، والتي تساهم في برامج الخدمة والمسؤولية المجتمعية بمبادرات رائدة ومؤثرة.

آلية التقدم للجائزة:

- سيتم الاعلان عن الجائزة وتفاصيلها بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨ م بمناسبة اليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية.
- سيتم فتح باب التقدم للشركات العربية حتى تاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م، حيث يمكن للشركات أن تتقدم عبر الموقع الالكتروني للشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- سيتم اجتماع لجنة التحكيم في الفترة ما بين ٢٨-٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٨م.
- سيتم تكريم الفائزين حفل يقام بتاريخ ٣٠ من شهر يناير من عام ٢٠١٩م.

شروط التقدم للجائزة:

- يمكن التقدم للجائزة لجميع من يندرج تحت إحدى الفئات المذكورة في فئات الجائزة.
- يشترط للجهة المتقدمة أن تكون لها صفة قانونية في موطنها العربي.
- على الجهات المتقدمة الالتزام بالإطار الزمني للجائزة.
- تقدم الجهة المتقدمة لمسابقة الجائزة ملخص عن دورها في مجالات المسؤولية المجتمعية في موطنها فيما لا يزيد عن ١٥ صفحة مطبوعة بصيغة (WORD) على مقاس خط ١٢، ويمكن أن يرفق معه صور تعزز شرح الملخص، ويتم تقديمه عبر الموقع الالكتروني للشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- يتم تحديد المسؤول عن التواصل من قبل الجهة المتقدمة، شاملا أرقام التواصل، وعنوان البريد الالكتروني.

• يتضمن الملخص الذي يتم تقديمه الضوابط الآتية :

- ١- إبراز البعد التاريخي وتطوره لممارسة المسؤولية المجتمعية من قبل الجهة المتقدمة.
- ٢- توضيح ممارسات المسؤولية المجتمعية للجهة المتقدمة وفق إطار استراتيجي وذلك من خلال رؤية ورسالة وأهداف هذه الجهة وخطتها الاستراتيجية أو التنفيذية أو خطط أعمالها .
- ٣- إبراز نماذج من ممارسات المسؤولية المجتمعية للجهة المتقدمة في داخل منشأتها (الموظفون- بيئة العمل- الخ).
- ٤- إبراز نماذج من ممارسات المسؤولية المجتمعية للجهة المتقدمة في المجتمع المحيط.
- ٥- إبراز ممارسات توثيق مبادرات المسؤولية المجتمعية والأطر المهنية المعتمدة لاصدار التقارير.
- ٦- إبراز ممارسات الجهة المتقدمة للمسؤولية المجتمعية وفق المرتكزات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية عضو برنامج الأمم المتحدة للإتفاق العالمي

- الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية هي مؤسسة مهنية دولية غير هادفة للربح تم تأسيسها في عام ٢٠٠٧م، ولها فروع ومكاتب واتفاقيات تمثيلية في مملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، والجمهورية التركية ومملكة هولندا ومملكة بريطانيا، ودولة الامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وجمهورية الصومال والولايات المتحدة الامريكية.
- تهدف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية إلى رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والأهلية والخاصة.
- تسعى الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهدافها من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة، وكذلك تنظيم الملتقيات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية، والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والخدمة المجتمعية والتطوع المؤسسي.
- مساعدة الشركات والمؤسسات على أن تصبح ممارساتها وأعمالها وأنشطتها مسؤولة ومتوافقة مع معايير التنمية المستدامة.
- تعمل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية على تنفيذ دراسات وبحوث متخصصة، إضافة إلى اصدار دوريات ومطبوعات متنوعة لتتقيف قطاعات الأعمال والمؤسسات الأخرى بممارسات المسؤولية المجتمعية وفقاً للمقاييس العالمية المعتمدة.
- تسعى الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لتوفير مرصد مهني لممارسات المسؤولية المجتمعية الفاعلة في المنطقة العربية.
- تعمل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، على التعريف بالمبادرات والممارسات المسؤولة للشركات، والمؤسسات، والقطاعات الحكومية، والأهلية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وتقدير أصحابها، والقائمين عليها من خلال فعاليات تكريمية وتقديرية مهنية معتبرة.